أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة؟

د/ فاطمة الزهراء تنيو

جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3

البريد الإلكتروني: fzteniou@yahoo.fr

الملخص:

أكدت العديد من الدراسات والكتابات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الجديد، يسرت بدرجة كبيرة في تعزيز قيم المواطنة وممارسة الديمقراطية بكافة صورها، من خلال الترويج لها عبر توسيع قاعدة الحصول على المعلومات، وحث الناس على المشاركة في شؤون البلاد. والواقع أن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية التي تعد نتاجا للتكامل بين قيم وجوهر المواطنة كمفهوم سياسي واجتماعي وقانوني، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية ووسيلة لتعزيزها، باعتبارها حقا أساسيا يجب أن يتمتع به الإنسان في كافة أقطار العالم. فما هو دور الإعلام الجديد في تعزيز وتفعيل قيم المواطنة؟

الكلمات الدالة: الإعلام الجديد – الدور – المواطنة

Abstract:

Many studies and writings have confirmed that the use of ICTs and the new media has greatly facilitated the promotion of citizenship values and the practice of democracy in all its forms by promoting them through broadening access to information and encouraging people to participate in the country affairs. In fact, the integration of ICT with political, economic and social work has created new mechanisms and methods of action for the exercise of democracy, which are the result of the the values integration and the essence of citizenship as a political, social and legal concept. ICT, as a mechanism and a means of promoting democracy, is considered as a fundamental right that human, in all countries of the world, must earn it . What is the role played by the

new media in promoting and activating citizenship values? Keywords: New Media - Role - Citizenship

مقدمة:

لا أحد يختلف حول ما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية من تجليات على كافة مجالات الحياة وأسهمت بدرجة كبيرة في تطور الفكر الإنساني والحياة المعاصرة، وفتحت آفاقا رحبة أمام مستقبل التطور الإنساني ظهرت ملامحه على كافة النظم، سواء ما يتعلق بطبيعتها أو ما يتعلق بمدخلاتها ومخرجاتها، بل وعلى عمل المؤسسات السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني وآلياتها، وامتد دور تلك الثورة ليشمل الديمقراطية باعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد شتى، حيث تتضمن دورا أساسيا في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي القادر على خلق وترسيخ قيم المواطنة.

ولما كان الإعلام الجديد من أهم الوسائل المستخدمة في توجيه الرأي العام نحو قضية معينة والتأثير فيه بصورة سريعة وفاعلة، فإنه يمكن استخدام هذه الوسيلة بصورة إيجابية في تعزيز قيم المواطنة في المجتمع، أو يمكن في بعض الأحيان استخدامها بصورة سلبية لزعزعة هذه القيم وتفتيت الهوية الوطنية وتعزيز قيم التحرر والتفلت من أي قيد يرتبط بالوطن وترابه خاصة مواقع التواصل الاجتماعي.

1- مفهوم الإعلام الجديد:

ساهمت شبكة الأنترنت في إيجاد شكل جديد من الإعلام عُرف في الأوساط الصحفية والعلمية بالإعلام الجديد New Media أو الإعلام البديل، وتعددت تصنيفاته بين مواقع أنترنت ومجموعات بريدية، هذا بخلاف المدونين أو البلوجرز والمنتديات الإلكترونية... وساهم هذا الإعلام في الآونة الأخيرة في جذب الأنظار بعد تفجيره لعدد من القضايا أثارت الرأي العام وأرغمت حكومات كثيرة على اتخاذ قرارات ضد رغبتها .

وقد أظهرت الدراسات الحديثة في مجال الاتجاهات الإعلامية المعاصرة تراجع الإعلام المهني أمام إعلام الهواية الشخصية بعد التنافس المحموم الذي فرضته الثورة الرقمية، والنمو الخارق لسلطة وسطوة مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايس بوك والتويتر وغيرهما، مستغلا في ذلك سرعة وسائل الاتصال ووصولها وتحقيق التفاعل معها، وتطور القدرة على تحميل المواد الإعلامية عن طريق الأنترنت، وقد تطورت الشبكة الآن لتصبح أسرع اتصالا، وذلك بما أضيف إلى الهاتف المحمول من إضافات. الأمر الذي يسر لأي شخص القدرة على أن يصبح مراسلا أو صاحب

محطة إرسال وأن يكون له أستوديو. ويسر للأفراد الاتصال ببعضهم البعض من خلال سرعة بث المعلومة. فتغيرت خريطة الاستخدامات وأصبح الناس يتحدثون على مستوى عالمي في ثوان، وبهذا فتح الإعلام الجديد فرصا جديدة مرتبطة بشكل وثيق بالمسؤولية الاجتماعية، فصار هناك مجال للرأي والرأي الآخر، وتحول المستخدم إلى منتج رسائل إعلامية. الأمر الذي دفع الجماهير إلى التحرر من الإعلام الداخلي أو الموجه، والحصول على المعلومات في أي وقت وبكل سهولة ويسر . فحلم الشبكة الرقمية التي تربط الناس والمعلومات حول العالم والتي سميت بالثورة التكنولوجية في التسعينيات شكلت معالم القرن الواحد والعشرين. الأنترنت و World Wide Web بأجيالها المتلاحقة شدت خيال الجمهور والمختصين في الرقمية، وكل ما تم تخيله في هذا المجال ليس أقل من تغيير ثوري في حياتنا وفي مجتمعاتنا وعالمنا بشكل جذري. حتى أنه قيل أن تأثير هذه الثورة سيتعدى أثار ثورة غوتنبورغ (Robert Hassan and Julian Thomas :2006 p 11) في مجالات الثقافة والتعليم والمجتمع.

وقد ظهر مفهوم الإعلام الجديد في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وأكثر ما يثير في هذا الإنتاج الإعلامي الخطير أنه اقترب إلى حدود الاتصال وكاد ينصهر، والمعلوم أن وسائل الإعلام كتعريف وكمفهوم حددت على ثلاث أسس: الصحافة المكتوبة، الصحافة المسموعة – إذاعات – صحافة مرئية – تلفزيون، لكن بحلول ثورة الأنترنت وما يتعلق بها من منتجات إعلامية اتصالية جديدة جعل فك الارتباط بينهما أمرا ليس بالسهل، وماعدا وسائل الإعلام التقليدية الثلاث، كلما تبقى من نشاط اجتماعي – اتصالي يصب في خانة الاتصال: المؤتمرات، الندوات، المهرجانات، المحاضرات، السينما، المسرح، وانضم إليهم أخيرا مواقع التواصل الاجتماعي: فايس بوك، تويتر وما ينشر على الشبكة الإلكترونية العنكبوتية. (تنيو، 2018، ص 81)

والإعلام الجديد هو جملة الممارسات الإعلامية التي أفرزتها الوسائط الإعلامية الجديدة التي تشتغل داخل بيئة تواصلية متغيرة تساهم في تشكيلها تقنيات المعلومات والاتصال، ويصبح بالتالي من المشروع استبعاد الأشكال الجديدة للاتصال المؤسساتي كالمواقع الإلكترونية، والأشكال التواصلية الجديدة الجمعية كالمدونات، والتي تشير إليها مصطلحات "إعلام النحن" أو إعلام الجماهير، من حقل الإعلام الجديد. (الحمامي، 2006 ص 4)

وعلى هذا الأساس فإن الإعلام الإلكتروني أصبح يشكل نافذة مهمة جدا لنشر المعلومات والحصول عليها، كما وظهر جيل جديد لم يعد يتفاعل مع الإعلام التقليدي بقدر ما أصبح يتفاعل مع الإعلام الإلكتروني. كذلك فقد جعل الإعلام الإلكتروني من الفرد الواحد – أحيانا – مؤسسة إعلامية قائمة بذاتها، ينشر مواده الإعلامية عبر وسائل معاصرة متعددة تسمى شبكات التواصل الاجتماعي عبر الصورة والصوت والكتابة. (قنديلجي، 2015،

ص 88). والميزة الأكثر أهمية هي أن هذا الإعلام خرج من أسر السلطة التي كانت تتمثل في قادة المجتمع والقبيلة والكنيسة والدولة، وقد تحقق هذا جزئيا عند ظهور مطبعة غوتنبرغ، وتحقق أيضا عند ظهور التلغراف، وأخذ سمته الكاملة بظهور الأنترنت التي جاءت بتطبيق غير مسبوق وحققت نموذج الاتصال الجمعي بين كل الناس.
(Negroponte, 1996, p 37)

من جانب آخر فقد أصبح الإعلام الجديد محورا للحياة المعاصرة، وله أهمية كبيرة باحتواء قضايا الفكر والسياسة والثقافة، وأصبح البعض يطلق عليها تسمية ثقافة التكنولوجيا أو ثقافة الأنترنت، حيث أصبح مستخدمو الأنترنت في العالم في تزايد مستمر، كما وأصبح الإعلام المعاصر يتجسد في اندماج بين وسائل الإعلام ووسائل الاتصال، ومن هذا المنطلق نرى أن القنوات التلفزيونية قد أمكن لها أن تبث برامجها عبر الهاتف الجوال أو الموبايل.

2- مفهوم المواطنة:

تستخدم اليوم عدة دلالات للمواطنة. فيراد بها أحيانا الانتماء النشط إلى طائفة دينية أو جماعة مصالح أو طبقة اجتماعية أو عضوية في أي مجتمع سياسي مستقل. غير أن فكرة المواطنة تحيل في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة. (ولد يب، 2010، ص 49). والمواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون.

وفي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي ...، وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض النظام، ويجعل العلاقات بين البشر متوقعة، أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع. (فوزي، 2007، ص 7)

هذه المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع في مشاركة المواطنين في الشأن العام، يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي وممارسة المنصب السياسي، وترتبط هذه المشاركة بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه واستعدادهم – دائما – للعمل على رقيه وتقدمه.

والمواطنة هي أساس الشرعية السياسية. فالمواطن لا يعد فقط فردا في دولة القانون، بل إنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية. (شنابر، باشولييه، 2016، ص 10). ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين:

الأول: وضع اجتماعي واقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه على قدم المساواة مع غيره.

الثاني: مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع. (فوزي، 2007، ص 8)

وقد بات مفهوم المواطنة يقوم في الوقت الراهن على عدة مبادئ في مقدمتها تساوى الناس في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللهجة أو النوع أو الوضع الطبقي، وتبدأ هذه العملية بتساوي الناس أمام القانون، في «مواطنية مدنية» يحميها القضاء، بما يعطى الفرد حصانة ضد الاعتقال التعسفي، ويعطيه الحق في حرية التعبير عن الرأي والحق في الملكية، وتأتى بعدها «المواطنية السياسية» التي تقوم على أكتاف المؤسسات التمثيلية (البرلمانية) والتي يحصل الفرد من خلالها على حق الانتخاب والترشح، ثم تأتى «المواطنية الاجتماعية» التي تقوم على توفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفرد، بما يؤمّن له حياة كريمة تلبى فيها حاجته إلى الغذاء والإيواء والكساء والدواء والترفيه ويجد الخدمات التي يحتاجها من تعليم وصحة... الخ. ويقابل هذه الحقوق أداء الفرد ما عليه من واجبات، منها إتباع القوانين ودفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية والاشتراك في الدفاع عن الوطن. (حسن، 2013)

وهناك من يميز بين أربع صور حديثة للمواطنة: الأولى الصورة «الجمعية» حيث تدل المواطنة ضمنا على المشاركة والخدمة الاجتماعية من أجل المنفعة العامة، مستندة إلى المرتكزات الأساسية للجماعة ومنها الثقافة والقيم الأخلاقية، والثانية «الصيغة الجمهورية المدنية» وتنصب فيها المواطنة على المشاركة السياسية، إذ لا تشير المواطنة هنا إلى نظام أخلاقي أساسي أو إلى تجمع أصلى، ولكنها تشير إلى فكرة مساهمة المواطنين في صنع القرار وإضفاء القيمة على كل من الحياة العامة والجدل العام، والثالثة «الليبرالية الجديدة» أو المفهوم التحرري للمواطنة والذي ينظر إليها بوصفها وضعا قانونيا ينحسر فيه المجال السياسي إلى أقل حد ممكن من أجل منح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية، وفى هذه الحال يصبح المواطنون مبدئيا مستهلكين عقلاء للبضائع العامة وتبقى المصلحة الشخصية الدافع الرئيسي المحرك للمواطنين، أما الرابعة فهي الصيغة «الليبرالية الاجتماعية للمواطنة» والتي صارت مسيطرة في معظم الديمقراطيات الغربية منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتركز هذه الصيغة على حقوق الفرد مثل الحق في إبداء الرأي والتصويت والضمان الاجتماعي مقابل الالتزام بدفع الضرائب وبالخدمة في الجيش والالتزام بالتقدم إلى الوظائف وقبولها في حال توافرها بدلا من العيش عالة على معونة الدولة، وطبقا لهذه

الصيغة تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في المجال العام وحصول الفرد على أكبر قدر من التحرر لممارسة حقوقه وتطوير شخصيته. ومن هنا يسعى الأفراد إلى وضع حد لتدخل الدولة في حياتهم. (حسن، 2013)

والمواطنة هي شرط وجود الفرد في الدولة أو المجتمع السياسي وهي التي تمنحه الإحساس بالهوية وتتيح له ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية وتؤهله لأداء أدواره وتحمل مسؤولياته والوفاء بالتزاماته في الحياة العامة في مجتمعه فضلا عن تفاعله مع القضايا العالمية باعتباره مواطنا عالميا يعيش في عالم مترابط متعدد الثقافات، وتشير قيم المواطنة إلى مجموعة من المبادئ والمواقف والمفاهيم السياسية التي لها أبعادها فضلا عن جوانبها المعرفية والوجدانية والأخلاقية ومن ثم تعدد المجالات التي تغطيها قيمة المواطنة والتي تتضمن مجموعة من القيم المرتبطة بالحياة في أي مجتمع سياسي. والمواطنة أيضا هي ممارسات مجتمعية مجسدة لعمليات الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير المجتمعي الفاعل في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتربوية، وترسم المواطنة للأمة فضاء وطنيا حقيقيا أبعاده العدالة المجتمعية والحرية المسؤولة والمساواة الحقيقية، وقوام المواطنة منظومة من الحقوق الطبيعية الثابتة والحقوق المدنية المكتسبة والالتزامات المتبادلة والحريات الأساسية، وتتحدد في ضوئه وعلى أساسه الهوية الوطنية. فماهية مجتمع ما هي ما ينتجه هذا المجتمع بالفعل على الصعيدين المادي والروحي، ومن ثم فإن مفهوم المواطنة مرادف لمفهوم المشاركة في الإنتاج الاجتماعي وفي الشأن العام والمساهمة في صياغة مستقبل الوطن، وهو على صعيد الفرد نزوع أصيل إلى الكلية التي تتعين في المجتمع المدني والدولة الديمقراطية وفي الجماعة الإنسانية التي هي مستقبل الجميع، فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى ولا تشكل نفيا لحقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفا للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق الاعتراف بحقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني، فالأمن والاستقرار والتحديث والإصلاح، كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة الواحدة المتساوية ومتطلباتها، وعلى ضوء ذلك تتشكل الثقافة الوطنية في خطوطها الرئيسية وآفاقها وأولوياتها من الثوابت وطبيعة التفاعل والمثاقفة التي تكون بين مجموع التعدديات المتوافرة في الفضاء الوطني، وعلى هذا فإن الثقافة الوطنية هي التي تكون تعبيرا عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن، فليست ثقافة فئة أو مجموعة، وإنما هي ثقافة الوطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته، ويكون دور الدولة ومؤسساتها في هذا الإطار هو توفير المناخ القانوني والسياسي والاجتماعي وبناء الأطر والمؤسسات القادرة على احتضان جميع التعبيرات لكي تشارك في صياغة مفهوم الثقافة

الوطنية وإثراء مضامينها بقيم المجتمع والعصر، وبهذا المعنى تشكل الثقافة الوطنية التعبير الموضوعي عن مكونات المجتمع المتنوعة والمتعددة القائمة والمعبرة عن حقيقة اجتماعية تاريخية .

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية وعقائدهم الدينية وانتماءاتهم الثقافية والسياسية لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي. (أمين، 2010، ص 53)

والمواطنة كأي اتجاه تتكون من ثلاثة عناصر وهي المعلومات والمشاعر والسلوك، وهذه العناصر يمكن النظر إليها منهجيا على مستويين: المستوى الأول المفهوم الذهني والشعور النفسي، ويتمثل في المعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات ومحبة الوطن والرضا عن تحصيل الحقوق وأداء الواجبات. والمستوى الثاني ممارسة المواطنة وهي في الغالب ذات شقين: الشق الأول الالتزام العام بالأنظمة والقوانين واحترامها، والشق الثاني ممارسة العمل السياسي والعمل المدني الطوعي، وإذا كان المستوى الأول يعتمد في معظمه على التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمسجد، فإن المستوى الثاني يعتمد غالبا على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين من ناحية وعلى مستوى الدافعية عند الأفراد من ناحية أخرى، ولربما كان مستوى الوعي بالمواطنة عاليا عند المواطن، ولأن النظم تقيد عمله ومشاركته في مجالات العمل السياسي والعمل المدني فلا يشارك المواطن. فالنظم والتشريعات تقيد حريته في ذلك، ويعتبر الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى بلاده وإلى شركائه في صفة المواطنة، لأنه على أساس هذه المشاركة يكون الانتماء وتكون الوطنية، فغياب حقوق المواطنة يؤدى إلى تداعي الشعور بالانتماء للوطن، وتباين امتلاك الأفراد لهذه الحقوق يؤدى إلى تفجر قضايا التمييز التعسفي وتفكك روابط التكامل الوطني. وبذلك يمكن القول أن مبدأ المواطنة يترسخ بالتمييز بين نوعين من الحقوق هما: الحقوق المدنية والحقوق السياسية: الأولى تهدف إلى تمكين الإنسان من العيش والحياة كمواطن داخل بلده بحكم عضويته في الجماعة السياسية، أي عضويته في المكون البشرى للدولة، وهي حقوق يجب أن يكون في مقدور كل إنسان أن يمارسها بحرية دون تدخل من الغير أو من الدولة طالما أنه لم يرتكب ما يخالف القانون مثل حرية الرأي والتعبير وحق الملكية، أما الثانية فهي أكثر فاعلية، فهذه الحقوق تضمن لصاحبها المساهمة الإيجابية في ممارسة السلطات العامة في بلاده وذلك من خلال المشاركة في مؤسسات الحكم السياسية

والقانونية والدستورية، ولا تكون المواطنة إلا لمن يكون له الحق طبقا للدستور والقانون، وهنا يتأكد لنا أن المواطنة مقترنة بحق المشاركة بمفهومها العام في كل ما يتعلق بالوطن، وبمفهومها الخاص أي المشاركة في الحكم، وأن يكون الإنسان طرفا معترفا به في حكم بلاده وفى إدارة شؤونها، وألا يكون محروما أو معزولا عن ممارسة هذا الدور، فالأفراد المقيمون على أرض الدولة والذين يجبرون على الانصياع للأوامر الصادرة دون أن يسهموا بشكل ما في إعدادها وإصدارها هم من الأجانب، فهؤلاء السكان مع إمكانية تمتعهم بالحقوق المدنية لا يمكن اعتبارهم مواطنين، أي أعضاء أصليين في الجماعة السياسية ممن يساهمون في توجيه وإدارة حياتها السياسية.

وثمة علاقة بين مسار نضج ورقي المواطنة واكتمال مكوناتها ومسار استقلال الدولة وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، ومسار تثبيت الحقوق السياسية والمدنية للمواطن من ناحية أخرى، ناهيك عن حقوقه الإنسانية وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات دون تمييز في مناخ من الحريات الديمقراطية، وبذلك تتوافق حرية الوطن مع حرية المواطن، وتتكرس ماهية الدولة (مملكة القانون) مع تكريس ماهية المواطنة والديمقراطية. لذلك قلنا أن المواطنة تشكل الحد الفاصل بين ترسيخ مكونات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة الديمقراطية والمجتمع الجماهيري، وفي السلطة مؤسسات المجتمع المدني وتعبيره السياسي أي الدولة التسلطية، مما يضعها مفهوميا وواقعيا في خانة المكون الأساسي لبناء الدولة ذات النزوع الديمقراطي.(درويش،2015)

وتتحقق المواطنة في المجال الاجتماعي من خلال حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير على السياسات العامة. (فوزي، 2007، ص 19). وكذلك الاهتمام بالأنشطة التعليمية التي تساعد المواطنين على أن يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسؤولية اتجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع، ولكن هذا النمط من الفعالية والمشاركة من جانب المواطنين لا ينشأ تلقائيا أو مصادفة، بل يحتاج إلى جهد تعليمي ممتد يشمل كل الأفراد في كل مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة، ويستمر طيلة عمر الإنسان، ويعرف ذلك بمسمى "تعليم المواطنة" أو "التعليم من أجل المواطنة" ويشمل ذلك نطاقا واسعا من التعليم بدءا من نماذج السلوك وأنماط التفكير التي يتعلمها الفرد في الأسرة مرورا بالجماعات التي تهتم بالتنشئة مثل جماعات الرفاق والمؤسسات الدينية وانتهاء بمؤسسات التعليم الرسمي وتحديدا المدرسة والجامعة.

وفي هذا السياق يمكن الحديث عن "ثقافة المواطنة" وهى تلك الثقافة التي ترتكز على "مبدأ المواطنة" كمحور أساسي حاكم لمجمل تفاعلاتها، تتحقق من خلال قدر من الوعي والمعرفة يلزم منها سعي الفرد لتحصيل حقوق المواطنة وسعيه للوفاء بالتزاماته، وهذا المسعى لابد أن يتم من خلال وسائل مشروعة يحددها النظام ويتعلمها ويعيها الفرد، وفي ضوء هذا التحديد تتحدد لنا علاقة المواطنة بالوطنية التي هي علاقة حكم الواقع بحكم القيمة، حيث تبدو لنا المواطنة حكم واقع، لأنها انتماء موضوعي إلى وطن وإلى مجتمع ودولة، والوطنية حكم قيمة وتحديدا ذاتيا للفرد والمجتمع والدولة، وبالتالي فلا وطنية بلا مواطنة، ولا مواطنة بلا حقوق مدنية وحريات أساسية. فنفي المواطن هو نفي للديمقراطية والدولة ومن ثم فإن نفي حكم الواقع هو نفي حكم القيمة المرتبط به أوثق ارتباط. والدراسات التي تناولت المواطنة ركزت على ثلاثة جوانب أساسية هي: الحقوق، الواجبات، الوسائل، وأبرزت ذلك من خلال: المسؤولية الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية، الوعي السياسي. (درويش،2015)

أما عن المواطنة القانونية فيمكن حصرها في: الانتماء والولاء للوطن، المساواة، المشاركة في تدبير الشأن العام. والمواطنة القانونية هي أن يكون المواطن عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، وعادة ما تكون رابطة الجنسية معيارا أساسيا في تحديد من هو المواطن، وتضع كل دولة القواعد القانونية التي تنظم منح جنسيتها للأفراد. والجنسية تعتبر حقا لكل مواطن، وهي الرابطة القانونية التي تحقق انتساب الفرد إلى دولة معينة، والانتساب إلى الدولة هو الشرط الأول لاكتساب صفة المواطنة. وتقتضي المواطنة أيضا أن يتساوى جميع المواطنين أمام القانون من حيث الخضوع له وحمايته لهم وذلك بدون اعتبار لأي شكل من أشكال التمييز، وهم مطالبون في المقابل بمعرفته واحترامه. ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لابد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من قبل كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك. (كيسلاسي ،2006، ص 38)

وعادة ما يرجى من تعليم المواطنة أن يساعد الأفراد على أن يكونوا واثقين في أنفسهم، يواجهون التمييز والاستعباد بشجاعة، ويكون لهم صوت في تقرير شؤون مدارسهم والحي الذي يعيشون فيه والمجتمع بأسره، وأخيرا يكون لهم إسهام في تطوير جودة الحياة في المجتمع سواء بالرأي أو الخبرة أو بالعمل الإبداعي. (فوزي، 2007، ص 23).

وعليه يمكننا القول أن المواطنة لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية – قانونية تستند إلى جملة من الحقوق والواجبات، مما يعني الاعتراف المبدئي والأساسي بالتناقضات والتعارضات والحق بالاختلاف والتعدد والمغايرة بكل

المعاني، وهو ما يشكل ضربا من تجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكانياتهم العقلية والعملية وتنوعهم، والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي هي قاعدة العدالة والمساواة، فكلما التزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها، أدى ذلك إلى الاعتراف بحق ومشروعية الاختلاف والتنوع والتعارض التي تربط بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته، والتي تجد السبل الديمقراطية والمشروعة القانونية في التعبير عن نفسها بالمعنى الثقافي والسياسي، فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على أسس المواطنة المتساوية. (درويش،2015). ومن خلال ما سبق نوجز الأمر فنقول: تقوم المواطنة على ثلاثة حقائق أساسية: الحقيقة الأولى تخص المواطن ككيان قانوني له حقوق وعليه واجبات، أما الحقيقة الثانية فتربط بين المواطنة والديمقراطية، وبما أن الديمقراطية مسألة سياسية فإن المواطن ينظر إليه باعتباره كيان سياسي، أخيرا الحقيقة الثالثة تركز على مشكلة المواطنة المنقوصة أو الناقصة، وهذه الحقيقة مبنية على الحقيقتين السابقتين، فالمواطنة لابد وأن تقوم على المساواة القانونية بين الجميع وعلى استقلال القضاء وعدم استبداد الدولة. (سنان، 2017، ص 5).

3- الإعلام الجديد أداة لتعزيز وتفعيل قيم المواطنة:

للإعلام بأنماطه ووسائله المتعددة دور بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في الميادين كافة، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد المواطنين على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع وطني للدولة، ويمثل الإعلام المنبر الجماهيري الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه وشكاواه، بل إن وسائل الإعلام الجديدة – في ضوء حرية تدفق المعلومات – باتت أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع الأرض، وعلى المستوى المحلي باتت وسائل الإعلام في بعض الدول تؤدي دورا يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح. (حسن، 2013)

وحتى يمكن أن ينتصر الإعلام للمواطنة فلا بد أن يشارك المجتمع كله بمختلف طبقاته وفئاته وشرائحه وتوجهات أفراده ومشاربهم في صياغة السياسة الإعلامية، فللإعلام بمختلف وسائله أهمية بالغة في تعزيز وحماية الهوية الوطنية، والإعلام هو معالجة فكرية وحضور وتفاعل ومناقشة صريحة وجريئة لمشكلات البلاد، ومن بينها مشكلة المواطنة التي باتت في حاجة إلى حل ناجع وسريع، لمقاومة إستراتيجيات ترمى إلى النيل من وحدة البلاد وتكاملها الوطني.

وشروط الديمقراطية الحقة التي تنعكس على كافة مظاهر الحياة لا يمكن للإعلام إلا أن يساهم في إرساء دعائمها ويشارك فيها عن طريق الحرص على نشر ثقافة التعايش وتشجيع معالمها والعمل على أجندة المواطنة التي تنعش الحس الوطني باعتباره الرابط الأسمى الذي يوحد بين الجميع، ذلك أن قضية الرهان الأول للإعلام هي القضية الوطنية ووحدة الوطن والذود عنها بكل الوسائل الممكنة. من هنا يعتبر الارتباط بالوطن مرجعية الجميع، مرجعية تعلو على كافة المرجعيات الأخرى فكرية كانت أو فلسفية أو عرقية أو لغوية، لأن الوطن هو المنطلق وهو العودة.

والإعلام لا ينطلق في هذا المجال من فراغ، لكون الرأي العام متشبع بمؤهلات هويته الوطنية التي تجذرت فيه بحكم الانتساب وبحكم خط تربوي وتعليمي سار عليه لسنوات وسنوات خلقت منه مواطنا متشبعا بهويته مقتنعا بانتسابه لوطنه، ويبقى على الإعلام أن يصقل توجهاته الفكرية ومواقفه بما يخدم التماسك المجتمعي الرصين الذي هو في آخر المطاف يغذي المواطنة ويحرك المشاعر الوطنية بما يخدم الوطن والمواطن والمجتمع. (موليد، 2013)

من جهة ثانية الإعلام جزء من الحل للكثير من المشاكل التي تعيشها الإنسانية عموما، وذلك عن طريق محاربة نشر فيروس التفكك في المجتمعات والالتفاف على مسببات التمييز وتفعيل القانون والمواطنة على كل المستويات مع تجريم وملاحقة من لا يطبق ولا يحترم القانون، وتفعيل ميثاق الشرف الصحفي، وتمكين المواطن من المعلومة بالطرق والوسائل التي تحافظ على السلم الأهلي والمحافظة على وحدة الوطن والأمة، وفي نفس السياق يرتبط الأمن ارتباطا عضويا ووثيقا بالإعلام، ذلك أن الإعلام يجب أن يشيع المعارف والتقنيات والقيم التي من شأنها أن تمكن المواطنين من المشاركة بذكاء ومسؤولية في المجهودات التنموية التي تمكنهم من تحسين ظروف معيشتهم، حيث بات على الإعلام الانخراط مع المؤسسات الاجتماعية في مسار التنمية بطريقة اندماجية تفاعلية تشاركية تبادلية، سعيا لدرء التهميش عنه.

من هنا تستلزم الإشارة إلى أن الإعلام الذي يراهن على السلم والتماسك المجتمعيين لابد من توفير بيئة حاضنة له ترتكز على مقومات دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتكون فيها الشروط مضمونة للنزاهة التعاملاتية المبنية على تمكين الإعلام بمواصفات العمل الحر ومصادر المعلومة الموثوقة على أن يتعامل معها الإعلام بالجدية والمسؤولية اللازمتين بما يصون السلم المجتمعي ومرتكزات المواطنة. (موليد، 2013).

وقد أوجد الإعلام الجديد بكافة وسائله وشبكاته الاجتماعية مفهوما حديثا للمواطنة بدأت تتشكل أفكاره وتصوراته الآن، فالمواطنة هي أحد أهم أعمدة الديمقراطية والقضية الأساسية في أي مشروع نهضوي للشعوب

الطامحة إلى النور. وقد جاء الإعلام الجديد وجاء معه كل شيء: مفهوم المواطنة، العدل والمساواة، صياغة الاقتراح، قيم الحرية والتضامن، الاحترام المتبادل، الكرامة المستحقة للإنسان...الخ وفي ظل هذه الممارسات الجديدة وحدها الشبكات الاجتماعية قادرة على التغيير. (الحارثي، 2012). ويجب أن ينطلق مفهوم المواطنة في وسائل الإعلام الجديد من دراية أفراد المجتمع ومعرفتهم بهذه الوسائل، وتأثيرها في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يصبح المواطنون أكثر نشاطا وتعبيرا.

ووسائل الإعلام الجديدة تشكل عاملا مهما ومساعدا في تفعيل قيم المواطنة من خلال دعم الإحساس بالمواطنة والانتماء والرغبة في المشاركة في بناء الوطن والإسهام في الاعتزاز بالهوية، وخلق الوعي بأهمية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويركز الإعلام الجديد بمختلف أشكاله على عرض الموضوعات التي تعزز الانتماء والمواطنة لدى الجمهور وزيادة الاهتمام بمشاركته في القضايا والموضوعات الوطنية المطروحة وعرض المشاكل التي تواجه المواطن، وتسليط الضوء عليها للوصول إلى الحقيقة حولها وسبل حلها. إلى جانب زيادة الاهتمام بالقضايا والموضوعات عن مفهوم المواطنة والمشاريع الإصلاحية وعمل حملات إعلامية لزيادة ونشر الوعي الوطني عند المواطن والاهتمام بتحليل القضايا المتعلقة بتعزيز المواطنة من خلال التركيز عليها من مختلف جوانبها وتناول مختلف الآراء حولها.

ويلاحظ أن شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بنشاط غير عادي مع كل حدث بارز، حيث تحمل وابلا غزيرا من الرسائل التفاعلية حول تداعيات ذلك الحدث، أو حول تأثيراته على حياة المواطنين أو حول الحق في المشاركة وإبداء الرأي .. إلى آخر ذلك من لغة الطرح التي بدأ مجتمعنا الحديث يعتاد عليها، والتي تشكل في مجملها الثقافة الجديدة وهي ثقافة المواطنة. (الحارثي، 2012) ولا شك أن انضمام كثير من المثقفين والمسؤولين وأساتذة الجامعات إلى الشبكات الاجتماعية (تويتر، فايس بوك، يوتيوب ..) ساهم في توسيع هامش هذه الثقافة والتربية على مفاهيم جديدة للمواطنة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وأصبح المستخدم العادي يستخدمها في خطابه الجديد من خلال الرسائل الكثيرة التي يرسلها عبر تلك الشبكات مطالبا بحقوقه الغائبة.

ولن يتحقق الانتشار المعقول للإعلام الجديد إذا كانت المجتمعات غير قادرة على الوصول إلى المعلومات، أو كان أفرادها مهددين بالإيقاف أو المنع عندما يعبرون عن آرائهم. ولذا كانت عبارة السياسي والفيلسوف توماس جيفرسون مؤسسة لهذا المنهج الذي ينبغي اتباعه إذ يقول: "لا أعرف مستودعا آمنا للسلطات المطلقة للمجتمع

غير الناس أنفسهم، وإذا كنا نظن أن الناس ليسوا مستنيرين بما يكفي لممارسة هذه السيطرة برجاحة عقل كاملة، فإن العلاج لا يكون بأن نسلب منهم هذه السيطرة، وإنما يكون العلاج بأن يتعلموا التعقل وحرية التصرف".

ويدور جدل واسع في كثير من الدوائر السياسية والأكاديمية بشأن انعكاسات استخدام وسائل الإعلام الجديدة على المواطنة بقضاياها المختلفة، فضلا عن العلاقات المرتبطة بالهويات والخصوصيات الحضارية والثقافية للشعوب وما يحمله من آثار بعيدة المدى. ويمكن تقسيم هذا الجدل إلى اتجاهين: (منصر، 2015، ص 146)

أ – **اتجاه يرى التأثير الإيجابي للإعلام الجديد على المواطنة:** يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى الربط بين الانخراط في الفضاء الإلكتروني وتعزيز المواطنة والديمقراطية، وقد يصح ذلك عند الأخذ في الاعتبار الجانب السياسي في الدول غير الديمقراطية، لأن الوصول إلى المعلومات بحرية ودون رقابة يعني أن المواطنين تتكون لديهم معرفة ويستطيعون المطالبة بحقوق المواطنة، إذ توفر المدونات والشبكات الاجتماعية سرعة الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع عليها، كما أنها توفر حوارا إلكترونيا في فضاء يتميز بخاصية التفاعلية، لأن المواطن ليس مجرد مستقبل للرسائل ولكن مرسل لها أيضا، هذا كله يساعد في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر ثقافة المواطنة.

ب – **اتجاه يرى التأثير السلبي للإعلام الجديد على المواطنة:** يشكك أنصار هذا الاتجاه في أن الأنترنت يمكن أن ترسخ مفهوم المواطنة وتدعمه. ويرى أنصار هذه الرؤية أن الحديث عن المواطنة الرقمية (أون لاين) يجب أن يسبقها الحديث عن حقوق الأفراد الذين هم في مواضع خارج التغطية، كما أن الفضاء الإلكتروني لا يشكل الفضاء الاجتماعي والسياسي الوحيد الذي يتحرك فيه الفرد. فالمجتمعات الافتراضية لا تتعامل مع نسق قومي مغلق محدد الأبعاد وواضح المعالم، بل يؤكد الفضاء الإلكتروني على تفتيت النسق القومي وتخطي حدود الوطن الفعلي.

ويعيد إطار الإعلام الجديد المنتشر اليوم صياغة معنى المواطنة الفاعلة، وتضمحل المقاييس المعيارية للمشاركة من التصويت والمشاركة في الاجتماعات وفي المجموعات الناشطة سياسيا واجتماعيا في ظل المناصرة الإلكترونية والاحتجاجات الاجتماعية والإعجاب بمواقع أو صور والتقاسم وإعادة المزج الإلكتروني، وتفتح مجالات المشاركة الجديدة هذه فرصا واسعة لمقاربات جديدة ومبتكرة عن المشاركة السياسية في إطار منصات وتكنولوجيات الإعلام الجديد والكفاءات الأساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية.

وقد أصبحت مشاركة المتلقي العادي في العملية الإعلامية ميسرة بفضل ما يسمى بظاهرة الاندماج، وكان من نتاج ذلك تعزيز وظائف الإعلام والديمقراطية في المجتمعات وهو ما ساعد في توسيع دائرة مسؤولية المواطن في

صناعة القرارات الوطنية وفي إدارة شؤون البلاد، كما أن نشر المعلومات وتبادل الأفكار والحوار حول القضايا المهمة من شأنه أن يثير حماس الناس للمشاركة في الحياة العامة وأن يدفعهم للتفكير في الحلول السليمة لمشاكلهم العامة. (عبد الرزاق، الساموك، 2011، ص 57).

ويقدم الإعلام الجديد عبر شبكاته المختلفة كل ما هو مطلوب منه في سبيل تعزيز مبادئ المواطنة وشروطها، فهو في أغلب الأحيان لا ينحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين، وذلك في ظل حضور سياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية، تراعى التحولات التي يشهدها الناس محليا وإقليميا ودوليا، وتؤمن بالحرية في التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات والصعاب، وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر.

ويمكن لوسائل الإعلام الجديدة ترسيخ وتعزيز قيم المواطنة من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام، فالدولة بكافة أجهزتها التشريعية والتنفيذية هي المسؤولة عن خلق روح الانتماء والولاء بين مواطنيها وتعميق إحساسهم بالهوية الوطنية وتمتعهم بحقوق المواطنة – وفيما يتعلق بالإعلام فإن القضية التي تطرح نفسها هي قضية الحرية وحدود ممارستها بين إعلام السلطة وسلطة الإعلام.

الخاتمة:

لطالما كانت قيم المواطنة أمرا جامعا بين فئات الناس وتياراتهم الموجودة في الوطن الواحد وعلى التراب نفسه، وهذا ما نشهده في بلدان عدة. وفي الوقت نفسه لطالما حدثت صراعات ونشبت حروب نتيجة الفهم الخاطئ للمواطنة والتشكيك في الولاء للأوطان.

ولا شك أن التخطيط السليم والمتميز للإعلام الجديد متمثلا في الحملات الإعلامية، والاعتماد على أسس علمية وعملية سليمة ومدروسة ومنتقاة وفق معايير دقيقة عند تصميمها ووضع أهدافها ومراحلها، يسهمان في بلوغ الغايات التي وضعها القائمون على هذه الحملات والمعنيون بكل خطواتها، ومن ذلك ضرورة إجراء دراسة دقيقة للوضع القائم حاليا وكيف كان في الماضي، وما هي التوقعات المستقبلية المبنية على البحوث والإحصاءات والدراسات. ومادامت الحملات المعنية بتعزيز قيم المواطنة لدى شرائح المجتمع كافة تحمل معاني إنسانية عامة ومفاهيم أخلاقية حضارية وتوجهات وطنية مجتمعية نبيلة، فإنه سيكتب لهذه الحملة قدر كبير من النجاح،

وستستطيع تحقيق معظم أهدافها إن لم تكن كلها، وتصل إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور المستهدف .

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أمين، أبو بكر علي محمد (2010) ***العدالة مفهومها ومنطلقاتها***، دار الزمان، دمشق.

2- تنيو، فاطمة الزهراء (2018) ***الاتصال الدولي والهيمنة***، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر.

3- الحمامي، الصادق (2006) ***الإعلام الجديد – مقاربة تواصلية –*** مجلة الإذاعات العربية، عدد 4.

4- سنان، برا (2017) ***إشكالية المواطنة/ الرعية في التراث السياسي الإسلامي***، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، **ط1** ألمانيا.

5- شنابر، دومينيك وباشولييه، كريستيان (2016) ***ما المواطنة؟*** ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

6- عبد الرزاق، إنتصار إبراهيم، والساموك، صفد حسام (2011) ***الإعلام الجديد – تطور الأداء والوسيلة والوظيفة –*** الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد.

7- فوزي، سامح (2007) المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط**1** القاهرة.

8- قنديلجي، عامر إبراهيم (2015) ***الإعلام الإلكتروني***، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط**1** الأردن.

9- كيسلاسي، إيريك (2006) ***الديمقراطية والمساواة***، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1 بغداد.

10- ولد يب، سيدي محمد (2010) ***الدولة وإشكالية المواطنة – قراءة في مفهوم المواطنة العربية –*** دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.

ب- دوريات:

11- منصر، خالد (2015) ***دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة***، مجلة كلية الفنون والإعلام العدد الأول الجزائر.

ج- مراجع باللغات الأجنبية:

12- Negroponte, Nicholas (1996) Being Digital. Publisher Vintage USA.

13- Hassan, Robert and Thomas, Julian & others (2006) The New Media Theory Reader: Article: Technological revolutions and the Gutenberg Myth ,by S.D. Noam Cook, Open University Press,UK.

د- مواقع الأنترنت:

14- الحارثي، وليد (2012) الإعلام الجديد والمواطنة.

تم استرجاعه بتاريخ: 2018/02/15 من:

http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-168932.htm

15- حسن، عمار علي (2013) دور الإعلام في دعم قضية المواطنة

تم استرجاعه بتاريخ: 2017/12/22 من:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/196002

16- درويش، نضال (2015) المواطنة والدولة الديمقراطية.

تم استرجاعه بتاريخ: 2017/12/21 من:

http://cdf- sy.org/content/index.php?option=com_content&view=article&id=302

17– موليد، رشيد (2013) دور الإعلام في نشر ودعم ثقافة السلام والمواطنة.
تم استرجاعه بتاريخ: 2016/02/14 من:
http://afakact.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-